

فالصدمات المسلحة الواسعة التي جرت بعد مقتل السادات تبين كم فقدت أجهزة الدولة المصرية من هيبتها وهيمنتها الفكرية العظيمة الماضية. أي أنه، إذا كان الوجه القومي للنضال المصري قد توارى، إلى حد ما، وراء وجهه الاجتماعي، فلا يعني هذا بالضرورة هبوط المستوى العام للحركة ككل. بل العكس قد يكون أقرب إلى الصحة: ألم نشعر جميعاً في الأيام الأخيرة بأن مصر كادت تكون على أبواب تحول كبير؟ ومن يدقق في البيانات المصرية والأميركية سواء بسواء يجد أن تركيز التواجد المسلح المتعدد الأطراف في جنوب شرقي المتوسط من الحدود الليبية إلى الحدود الاسرائيلية لا يستهدف فقط السيطرة على نفط الخليج وإنما أيضاً على الأوضاع الداخلية المصرية.

٤ - خاتمة

بين اتجاهات الرأسمالية المصرية الكبيرة وأهداف الاستعمار الأجنبي تكامل في العمل على ابقاء مصر في حالة تخلف. ورغم التراجع الذي أصابها في السنوات الأخيرة، لم تتوقف العملية التي تنضج في داخلها، وان كانت تتخذ أحياناً صوراً غير متوقعة.

وتثير هذه الجدة اشكالات عديدة خاصة بالخط الأقرب إلى الصلاحية في هذه الحالة؛ فمن جهة أهداف استراتيجية أشد جذرية من الماضي؛ ومن جهة أخرى تكتيك أوسع مرونة في الوقت الحاضر. وفي تقديري أن هذا قد لا يخص مصر وحدها؛ ومن المستطاع أن يتعلق ببعض البلدان العربية الأخرى، نظراً لاحتمال حدوث تطورات مشابهة أيضاً فيها.

وعلى أي حال، يخيل لي أنه من الأفضل أن تراجع بعض النقاط في ضوء تجربة السنوات الأخيرة، وذلك بغية تقديم أكبر دعم سياسي ممكن للحركة المصرية على أساس مبدئي وواقعي في الوقت نفسه.

ويهمني في هذا السبيل أن ابرز أهمية إلغاء المقاطعة الثقافية العربية الحالية لمصر. فهذه المقاطعة قد حرمت المثقفين المصريين من أن ينهلوا من التيارات الثقافية العربية الواسعة، في الوقت الذي لم تلعب المقاطعة دوراً يذكر من الناحية المعاكسة أي لم تؤثر ضد محاولات الغزو الثقافي الصهيوني. ولنعلم أن الكثيرين من الوطنيين والتقدميين المصريين أبدوا ارتياحهم عندما فهموا أن عدداً من الناشرين العرب كانوا سيشترون في معرض الكتاب الدولي في القاهرة هذه السنة (١٩٨١) رغم اشتراك إسرائيل. وللأسف لم يتحقق الخبر...

وكذلك فمن الواضح أن المقاطعة الثقافية حرمت المثقفين العرب على العموم من الاستفادة من الراقد المصري، وهو رافد هام كما نعلم جميعاً. كما أن هذا الأمر صعب على الحركة الوطنية العربية الحصول على المعلومات الكافية عن مصر والتي يستحيل بدونها أن يتخذ موقف سليم منها.

ولا يعني إلغاء المقاطعة الثقافية السماح بدخول أي شيء وكل شيء من المطبوعات. بل يمكن أن تفرض رقابة على الاستيراد والتصدير في هذه الحالة.